**وثيقة المعلومات الخاصة بالمشروع**

**مرحلة التقييم**

**تقرير رقم AB7551**

|  |  |
| --- | --- |
| **اسم المشروع** | خطة التنمية الوطنية الفلسطينية – سياسة التنمية السادسة |
| **المنطقة** | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| **القطاع** | إدارة الحكومة المركزية (64%)، إدارة الحكومات المحلية (12%)؛ الكفاءة في استخدام الطاقة للتدفئة وتوليد الكهرباء (12%)؛ خدمات اجتماعية أخرى (12%) |
| **رقم المشروع** | P147687 |
| **المقترض (ون)** | منظمة التحرير الفلسطينية |
| **الهيئة المنفذة** | السلطة الفلسطينية / وزارة المالية |
| **تاريخ إعداد الوثيقة** | 12 آذار 2014 |
| **تاريخ التصريح بالتقييم** | 19 شباط 2014 |
| **تاريخ مصادقة مجلس الإدارة** | متوقع 20 أيار 2013 |

1. **معلومات عن الدولة والقطاع**

التغير الذي حل في الحكومة في حزيران 2013 وما تبعه من استقالة رئيس وزرائها بعد أقل من شهر من تعيينه ومن ثم إعادة تعيينه في آب قوض نوعا ما من عملية الإصلاح، ولكنه أنشأ مبادرات إصلاح جديدة. وكذلك لاحقا لجهود وزير الخارجية الأمريكي، كيري، فإن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين عاودت مسيرتها في 29 تموز 2013 آتية بآمال جديدة بتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. فعملية السلام تفتح على آفاق لإحداث نمو اقتصادي سريع ولكنها تأتي في وقت تراجع فيه هذا النمو تراجعا مذهلا. وبموازاة عملية السلام أعدت خطة استثمار طموحة عرفت باسم المبادرة الاقتصادية الفلسطينية حيث أعدتها لجنة الرباعية (وحملت أيضا اسم خطة كيري) وقد وعدت هذه الخطة بزيادة بنسبة 50 بالمائة في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني على المدى المتوسط الذي يمكن أن تصحبه إمكانية التوصل لاتفاقية سلام. كما تضع السلطة الفلسطينية اللمسات الأخيرة على خطة التنمية الوطنية الخاصة بها للأعوام 2014-2016 لاستبدال خطة التنمية الوطنية السابقة بحيث تصبح خارطة الطريق لعملية الإصلاح. في الوقت ذاته، فإن السلطة الوطنية تحاول التكيف مع تبعات التراجع الحاد في النمو الاقتصادي الذي يأتي بثقله على وضع السلطة المالي ويصعب من إمكانية عمل الإصلاحات البنيوية. وتجدر الملاحظة أنه في 2012، ظهرت آثار إنهاك المانحين حيث تراجعت مستويات المساعدات المتلقاة إلى أكثر من النصف مقارنة مع أكبر مستوياتها في 2008. ناهيك عن تواصل القيود الإسرائيلية التي دفعت بمعدلات النمو للتراجع بمقدار 5.9% مع نهاية 2012.[[1]](#footnote-1) هذا وتراجع الوضع الاقتصادي أكثر في 2013 وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي قد انحدر إلى 1.5 بالمائة سنة 2013. ونظرا لأن توقعات النمو السكاني تبلغ قرابة 3 بالمائة، فإن إجمالي الدخل المحلي للفرد قد تناقص سنة 2013.

1. **أهداف المشروع**

لقد وضع تصميم DPG VI (مشروع المنحة المخصصة للسياسة التنموية) لدعم تحقيق الأهداف التنموية الآتية في سياق خطة التنمية الوطنية الخاصة بالسلطة الفلسطينية: (1) تقليص الحجم النسبي للعجز المالي لدى السلطة الفلسطينية؛ (2) أنظمة الشراء العام وتعزيز إدارة الموازنة؛ (3) تحسين البيئة القانونية للاستثمار والنشاط التجاري. وسوف تقدم هذه العملية مساهمة مباشرة للركن الأول من مذكرة الاستراتيجية الداخلية ISN الهادف لتقوية المؤسسات التابعة للدولة المستقبلية بحيث تدير الأموال العامة بكفاءة وتضمن توفير الخدمات للمواطنين، وكذلك تسهم في الركن الثاني الساعي لدعم خلق بيئة ممكنة لنمو يقوده القطاع الخاص.

1. **الدافع وراء تدخل البنك الدولي**

**كما كان متوقعاً في مذكرة الاستراتيجية الداخلية ل 2012 – 2014، فإن مشروع DPG VI ظل يشكل أداة أساسية تسعى لدعم الأولويات الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية ودعم الحوار حول السياسات وكذلك توفير الدعم الجوهري لموازنة السلطة الفلسطينية.** وبسبب حساسية الوضع السياسي، وبخاصة محدودية قدرة السلطة الفلسطينية على التدخل في غزة، فإن الإيرادات التي تحققها السلطة في غزة ضئيلة. ويقع الاستثمار والنمو في القطاع العام تحت طائل مقيدات عديدة تفرضها حكومة إسرائيل، وتظل مساعدات الدول المانحة وسيلة إنعاش موازنة السلطة الفلسطينية. ولذا فإننا نشدد على أهمية التأكيد على حجم المساعدة المالي المخصص لهذه العملية في أنها لا تقتصر على تقديم 40 مليون دولار أمريكي كتمويل من البند الدولي بل تسهم في الرفع المالي المباشر لمساهمات الجهات المانحة الأخرى من خلال الصندوق الائتماني المخصص لدعم السياسة التنموية حيث تصل المساهمات السنوية إلى ما يقارب 200 مليون دولار سنويا. كما تسهم هذه العملية في إرسال إشارة إيجابية للجهات المانحة الأخرى التي تقدم مساعداتها مباشرة إلى السلطة الفلسطينية.

1. **التمويل**

سوف توفر هذه العملية 40 مليون دولار أمريكي كمنحة لتمويل موازنة السلطة الفلسطينية. وسوف تصرف المتحصلات الكاملة لهذا التدخل في دفعة واحدة.

1. **التدابير المؤسسية والتنفيذ**

الجهة المنفذة الرئيسية هي وزارة المالية لدى السلطة الفلسطينية. وتكون مسئولة أيضا عن تنسيق النشاطات مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في السلطة الفلسطينية. وكما جرت العادة في المنح الأخرى السابقة المخصصة للسياسات التنموية، فسوف تواصل وزارة المالية إصدار تقارير فصلية دورية حول تطور سير المشروع.

وعلى موظفي البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أن يواصلوا حوارهم ونشاطات المتابعة التي تركز على نتائج البرنامج التي كان لها أثر. كما سوف ينظمون بعثات رسمية إشرافية. وتستند المراجعة بشكل كبير إلى إطار النتائج ومجموعة من مؤشرات المتابعة المحددة، والتي يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليها بالتعاون مع وزارة المالية لدى السلطة الفلسطينية. في الوقت ذاته، سوف تتم متابعة الوضع العام لبرنامج الحكومة لتحديد ما إذا ما تحقق الإنجاز المرجو من العمليات المقترحة.

1. **المنافع والمخاطر**

*المنافع*

من المتوقع أن تسهم العملية في استدامة الأموال العامة ورفع مستوى الكفاءة في إدارة المال العام. كما سوف تدعم تقوية أنظمة الشراء العام والجهود الرامية لتحسين البيئة الاستثمارية وبخاصة تسهيل نشوء الشركات الجديدة وتمكينها من الحصول على التمويل.

*المخاطر*

يعتمد النجاح في هذه العملية على نشاطات موازية تقوم بها السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومجتمع المانحين. والمخاطر الرئيسية هي:

* الوضع السياسي المتقلب والذي يشوبه درجة عالية من غياب اليقين، والقابل للتدهور في حال إخفاق مفاوضات السلام الحالية وأيضا بسبب الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
* الاعتماد على مستويات عالية من مساعدات المانحين التي لا تقتصر على تمويل النفقات الحكومية الجارية بل تتعداها لتشكل حافزا للنمو
* تواصل التراجع الكبير في النمو الاقتصادي والذي يمكن أن يتفاقم بسبب عوامل الإنهاك الخارجية والمرحلية
* المخاطر الائتمانية (المتعلقة بثقة الجمهور)

1. **الفقر والآثار الاجتماعية والنواحي البيئية**

لا يتوقع أن تكون هناك آثار سلبية على حالة الفقر والوضع الاجتماعي بسبب هذا البرنامج. على المدى المتوسط فإن الإصلاحات التي تدعمها تلك العمليات من المتوقع أن ترفع من حجم الأموال المتوفرة لبرامج الحد من الفقر الأساسية وتحسن من آفاق فرص العمل في القطاع الخاص. فالتدابير الهادفة لرفع إيرادات الحكومة متزامنة مع إجراءات تخفيف غياب الكفاءة في النفقات العامة سوف تزيد من حجم الأموال المتوفرة للإنفاق على البرامج الأساسية للحد من الفقر. كما أن تحسين الإدارة المالية شرط مهم لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد الوظائف. الإجراءات التي تدعمها تلك العملية لتعزيز أنظمة الشراء العام يجب أن تقلل من تكاليف عمليات الشراء ما يزيد من الأموال المتبقية للخدمات العامة الأساسية؛ ومن المفترض أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تعزيز فرص العمل لعدد أكبر من الشركات المحلية ما يدعم بدوره النمو والتوظيف في القطاع الخاص. وهذا له أثر إيجابي على وضع الفقر والحالة الاجتماعية. ومن المتوقع أن تأتي الإصلاحات الأخرى الخاصة بإلادارة المالية العامة بنتائج إيجابية شبيهة.

*المناحي البيئية*

لن تؤدي نشاطات البرنامج الخاص بدعم السياسات التنموية إلى أي آثار كبيرة على بيئة البلاد، أو غاباتها أو مواردها الطبيعية الأخرى. فالتبعات على البيئة والموارد الطبيعية تأتي بشكل كبير من طبيعة العملية. ففي هذا البرنامج المقترح، لن يكون لأي من النشاطات السابقة الواردة في مصفوفة السياسات أي آثار أو مخاطر بيئية. كما أن المشروع المقترح لا يحتوي على أي شق فرعي فيه متعلق بالإقراض الاستثماري يشمل استثمارات مادية. ولا توجد ضرورة لتطبيق أي من سياسات الحماية التي يطبقها البنك الدولي على هذا المشروع.

1. **عنوان الاتصال**

**World Bank**

Contact: Orhan Niksic

Title: Senior Economist

Tel: 5366+253

Fax:

Email: oniksic@worldbank.org

Location: Gaza, West Bank and Gaza (IBRD)

**الجهة المقترضة**

الشخص المسئول عن الاتصال: ليلى صبيح

مدير عام دائرة العلاقات الدولية

وزارة المالية في السلطة الفلسطينية

رام الله، الضفة الغربية

الضفة الغربية وغزة

هاتف: 0650-240 (2-970)، فاكس: 0595-240 (2-970)

[mofirdg@palnet.com](mailto:mofirdg@palnet.com)

1. **للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:**

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 458-5454

Fax: (202) 522-1500

Web: http://www.worldbank.org/infoshop

1. تتذرع حكومة إسرائيل بمخاوفها الأمنية التي تحد من قدرتها على مواصلة تخفيف أو رفع القيود المفروضة على الضفة الغربية وغزة. [↑](#footnote-ref-1)